مجلة المختار للعلوم الإنسانية 24 (1): 78-97، 2014

Research Article

Open Access

دور الصوائت في تشكيل بنية الكلمة "محاولة دلالية لتفسير ظاهرة الإعلال في الصرف العربي"

العدوي محمد راضي محمد[1]*

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة بنغازي/ فرع المرج

Doi: https://doi.org/10.54172/85kzew64

المستخلص: استخدم الصرفيون العرب لضبط المباني قانون الميزان الصرفي، من أجل ذلك راحوا يزنون الأفعال والأسماء من مجردة ومزيدة، ولكن عندما وصلوا إلى ما يسمى بالفعل المعتل، أي ما كان فيه حرف علة، لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة، إذ إن وزن (قال) – مثلًا– لا يمكن أن يكون (فَعَل)؛ بذلك كان لابد من البحث في أصل الصائت، فوجدوا أن الحرف الثاني في الصيغ الأخرى المشتقة من الفعل الأجوف، إما يكون واوًا، كما في (قال يقول قوْلاً)، وإما أن يكون ياءً، كما في (باع– يبيع– بيعًا). وقد خصص الصرفيون لهذه الحالة مصطلح (الإعلال)، وذلك بقلب حروف العلة بعضها بدل بعض، بالإضافة إلى الهمزة، وقسموه إلى: القلب والنقل والحذف، وسمى الإعلال كذلك نسبة إلى حروف العلة، وهي: الياء والواو والألف.

الكلمات المفتاحية: الميزان الصرفي، الفعل المعتل، أصل الصائت، الاعلال

The role of phonemes in shaping the structure of words "An attempt to semantically interpret the phenomenon of vowel alternation in Arabic morphology."

Al-Adawi Muhammad Radi Muhammad
Department of Arabic Language, Faculty of Education, University of Benghazi, Al-Marj

Abstract Arabic grammarians used "Mīzān al-Ṣarf" to structure words. When encountering verbs with vowel letters, known as "al-Mu‘tall," the assigned pattern didn't apply. They investigated the vowel's origin and found that hollow verbs could have a "wāw" or a "yā’" as the second letter in derived forms. This phenomenon, called "al-I‘lāl" (vowel alternation), involved interchanging vowels and the glottal stop. It was classified into three categories: "al-Qalb" (interchanging), "al-Naqal" (transferring), and "al-Ḥaḍf" (omission).

Keywords: The morphological scale, the irregular verb, the origin of the vowel, the defects

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

أولاً: مدخل :

يلحظ الدارس أن علماء اللغة العرب أقاموا صرح علم النحو العربي علـى دراسـة دور المتلقي لا دور المتكلم ؛ إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المبنى للوصول إلى المعنى, فهذا ابن الناظم يعرف علم النحو بقوله: «هو العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب, أعني أحكام الكلم في ذواتها, أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية, والتقديم والتأخير, ليُحْترز بذلك عن الخطأ في فهم كلامهم, وفي الحذْو عليه ".[1]

أي أن النحاة عكفوا على دراسة المبنى لاستنباط قواعدهم, من خلال استقراء لكلام العرب المتمثل في الشواهد النحوية, وكان هدفهم في ذلك إعانة المتلقي على تجنب الخطأ في فهم المعنى المستفاد من أي مبنى يتلقاه, فنظروا إلى المبنى على أنه هو الأصل, وأن المعنى تابع له, نتج عن ذلك أنهم أفردوا باباً في النحو لمعاني الصيغ.

إذًا لابد لكل مبنى محدد في اللغة من معنى يدل عليه ويختص به دون سائر المباني اللغوية, لكن هناك مباني تتداخل معانيها مع معاني غيرها من المباني, أي يحدث هناك قدر من الاشتراك في الدلالة, ويبدو أن ذلك راجع إلى زيادة المعاني في الاستعمال عن عدد المباني المحددة في نظام اللغة.

وصيغة «فَعَل» ليست هي الصيغة الوحيدة المستعملة في اللغة, كما لا نستطيع أن نزعم أنها أصل الصيغ المستعملة, لكنه افتراض تقعيدي من جانب النحاة لتقريب الفكرة.[2]

لكن الذي لا شك فيه أن هناك زوائد, سواء أَوردتْ في بداية الصيغة, أم في وسطها, أم في نهايتها, تفيد استعمالاً جديداً, يقابلها زيادة في المعنى, وتبقى لكل صيغة خصوصيتها في الاستعمال.

فمثلًا: تشترك كثير من الصيغ في معاني التعدية, مثل: أفعل, وفَعَّل, وفاعَل, لكن يزيد مع (فَعَّل) معنى التكثير, و(فاعَل) معنى المشاركة.

والحقيقة أن القدماء كما أعطوا اهتمامًا للصوامت في هذه المباني, أعطوا أيضًا اهتمامًا للصوائت, يظهر ذلك من بناء الثلاثي– مثلًا : فَعَل– فَعِل– فَعُل

فلكل وزن معانٍ محددة , كما يظهر من بناء المزيد :

تفاعَل– اِفْعالَّ– فاعَل.....و إلخ

فيظهر دور الفتحة والكسرة والضمة, والألف في هذه الأبنية.

*** ثانيًا: مشكلة البحث:**

استخدم الصرفيون العرب لضبط المباني قانون الميزان الصرفي, ويجب أنْ نشيد بعبقرية القدماء في استخدام هذه الفكرة, أو هذا القانون ودوره في الضبط والحفاظ على مباني الصيغ ومشتقات اللغة.

من أجل ذلك راحوا يزنون الأفعال والأسماء من مجردة ومزيدة, ولكن عندما وصلوا إلى ما يسمى بالفعل المعتل , أي ما كان فيه حرف علة , لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة, إذ إن وزن (قال)

– مثلًا– لا يمكن أن يكون (فَعَل) ؛ بذلك كان لابد من البحث في أصل الصائت , فوجدوا أن الحرف الثاني في الصيغ الأخرى المشتقة من الفعل الأجوف , إما يكون واوًا, كما في (قال يقول قوْلاً) , وإما أن يكون ياءً, كما في (باع– يبيع– بيعًا).

وقد خصص الصرفيون لهذه الحالة مصطلح (الإعلال), وذلك بقلب حروف العلة بعضها بدل بعض , بالإضافة إلى الهمزة , وقسموه إلى: القلب والنقل والحذف, وسمى الإعلال كذلك نسبة إلى حروف العلة , وهي: الياء والواو والألف.

نتج عن ذلك أنهم وصفوا هذه الأصوات بالضَّعف والاعتلال لكثرة تغيِّرها من حال إلى حال وعدم ثبوتها في معظم الصيغ , مما جعل الإستراباذي يقول عنها: «لا تسلم ولا تصح, أي لا تبقى على حالها في كثير من الواضع عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والحرف , فهي كالعليل المنحرف المزاج , المتغير حالاً بحال».[3]

وواضح أنَّ هذا التعريف لا يستجيب لطبيعة اللغة , وهي طبيعة فيزيائية قبل كل شيء, فكأن أصوات اللغة أشخاص آدميون يصيبهم الاعتلال والمرض, وتعتري أمزجتهم انحرافات وتقلبات , لذلك ترفض اللسانيات الحديثة هذه النظرة , وترى أصوات الواو والياء والألف وكذلك الحركات على أنها مصوتات بخلاف بقية أصوات اللغة كالسين والميم التي تعتبرها من الصوامت .[4]

والبحث عن أصل الصوائت (الألف والواو والياء) أوقع القدماء في تعقيدات لا حصر لها , عندما واجهتهم كلمات ومشتقات تتباين في استخدام حروف العلة الثلاثة , ولم تحقق فيها شروط القلب , وكذلك واجهتهم كلمات لم تنقلب الواو والياء إلى ألف رغم تحقق شروطهم فيها ؛ فراحوا يحصون الألفاظ , ويضعون الشروط والقيود حتى بلغ عددها عشرة شروط [5] , مما جعل مسألة الإعلال من أصعب مسائل الصرف العربي .

وهو ما جعل – أيضًا– عالمًا كبيرًا كابن جنى يبدي تحفظاً تجاه تعامل القدماء مع الصوائت , فيقول: «هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه , لا حقيقة تحته , وذلك كقولنا: الأصل في قام قوَم وفي بَاع بَيَعَ... وليس الأمر كذلك , بل بضده, وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه.

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعلل لوجب أنْ يكون مجيئه على ما ذكرنا , فأما أن يكون استُعمل وقتاً من الزمان , ثم انصُرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر» .[6]

- **<u>ثالثاً</u> : محاولات حديثة :**

لقد تمت عدة محاولات حديثة لتفسير ظاهرة الإعلال , وفيما يلي نعرض لهذه المحاولات في إيجاز قبل عرض فكرة هذا البحث :

رأى فريق من علماء الساميات أن الأفعال المعتلة ذات أصول ثنائية, وليست ثلاثية , وأن أصل (قال) هو: (قَلَ) , وأصل (يقول) هو: (يَقُل), وإنما جاءت الألف في (قال), والواو في (يقول) من إطالة الصوت الداخلي القصير– أي حركة القاف– مما جعل هذه الأفعال تدخل في نظام الفعل الثلاثي .[7]

ورأى فريق آخر أن الأفعال المذكورة كانت منذ البدء ثلاثية وأن المصوتات الطويلة (حروف العلة) فيها جاءت نتيجة القلب أو الحذف: إن أصل (قال) هو: (قَوَلَ), وأصل (قِيلَ) هو (قُوِلَ), وأصل (يقُولُ) هو (يقُوْلُ) [8].

وهذا الرأي لا يبتعد كثيرًا عن موقف علماء الصرف العرب.

كما جرت محاولة قام بها أستاذنا الدكتور عبدالصبور شاهين , جمع فيها بين المحاولتين السابقتين, فذهب إلى أن أصل (قال) : (قَوَلَ), وإنما سقطت الواو في الأصل مما أدى إلى التحام المصوتين القصيرين– الفتحة التي على القاف والفتحة التي على الواو– في مصوت طويل واحد هو الألف باعتبار أن المصوت الطويل يعادل مصوتين قصيرين, أي أن حرف المد يعادل حركتين قصيرتين.

وقد مثَّل ذلك من خلال استعمال الحرف اللاتيني أو الكتابة الصوتية :

قَوَلَ= qa+ua+la, فإذا سقطت الواو (u) اتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها فصارت الكلمة (قال): qaala , وكل ما حدث هو إسقاط الواو للتخلص من ثلاثية المقطع في (قَوَلَ) واستبدال مصوت طويل بذلك , هو الألف . [9]

وهناك محاولة أخرى كانت للدكتور أحمد الحمو تتلخص في قوله: «ولقد رأينا أنَّ هذا الأصل المزعوم –(قَوَلَ)– لم تعرفه اللغة العربية وأنَّ النحاة قد ابتدعوه من لدن أنفسهم لمطابقة الميزان الصرفي (فَعَلَ) الذي كان من وضعهم , وفي رأينا أنَّ الحلَّ الأمثل ينبغي أن ينطلق مما هو موجود في اللغة فعلاً دون اللجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها..... يعني ذلك أنَّ الألف دخيلة على الفعل مثلما أن اللواحق دخيلة عليه أيضاً , أي أن الألف لم تنشأ عن انقلاب الواو في (قَوَلَ), ولا عن انقلاب الياء في (بَيَعَ) , بل أضيفت هذه الألف إلى الفعل من خارجه, وهذا يلغي فكرة (الإعلال بالقلب) من الأساس. وقد رأينا أن الواو بحد ذاتها ليست أصيلة في الفعل....

والحقيقة أن صيغة (قال) ليست خالية تمامًا من اللواحق, إذ أن الفتحة التي في آخر الفعل هي لاحقة حقيقية تدل على ما دلت عليه زميلاتها من اللواحق الأخرى. فإذا كانت الألف– وهي مصوت طويل– تدل على التثنية فلماذا لا تدل الفتحة– وهي مصوت قصير– على الإفراد, علماً بأن الفتحة تعادل نصف الألف , وهي من جنسها؟ وإذا كان المرء يجد صعوبة في قبول هذه الفكرة؛ فلأن علم الرسم العربي يبرز المصوتات الطويلة دون القصيرة , أي أننا نكتب الألف دون الفتحة وكذلك الواو دون الضمة ومثلها الياء دون الكسرة , أما من حيث النطق فلا تقِلُّ الوظائفُ الصوتية التي تؤديها المصوتات القصيرة في شيء عن الوظائف التي تؤديها مثيلاتها من المصوتات الطويلة , وبالتالي لا مناص لنا أن نقرر بأن

الفتحة في (قَالَ) هي لاحقة حقيقية تدل على ما دلت عليه بقية اللواحق مع الشخص الغائب, أي على الجنس والعدد , وهنا لابد أن يرتسم في ذهننا السؤال المشروع التالي: إذا كانت هذه اللواحق الخمسة– باستثناء نون النسوة– تدل على الجنس والعدد فقط , فما الذي يدل على الشخص الغائب إذن؟ إذ لابُد من دالٍّ يدل عليه. وجوابنا أن الألف التي في وسط الفعل (قال) هي الدال الممكن الوحيد على الشخص الغائب. ونستطيع أن نبرهن على ذلك بأنه حيث دلَّت اللواحق على الشخص لم تظهر هذه الألف, فهي لم تظهر عند إسناد الفعل إلى الشخص المتكلم, لأن لواحق الفعل تدل عليه بالمثل, بل لم تظهر عند إسناد الفعل إلى الشخص الغائب في جمع الإناث لأن نون النسوة قد دلت عليه .[10]

- **رابعاً: هل للدلالة درو في تفسير ظاهرة الإعلال ؟**

بعد عرض المحاولات السابقة لتفسير ظاهرة الإعلال عند القدماء والمحدثين , لاحظنا أن موقف هذه المحاولات من الصوائت– وبخاصة الواو والياء– تتلخص في الآتي:

1- هذه الصوائت مُتَّهمة بالعلة والانحراف والضعف , وبالتالي لابد من البحث عن أصل هذه الصوائت , سواء أكان هذا الأصل بالإبدال مع صوت آخر, أو نتيجة إطالة أحد المصوتات الداخلية .
2- الأفعال– وبالتالي الأسماء– التي ذكرت فيها هذه الصوائت ثنائية , وهذه الصوائت دخيلة عليها,ولا قيمة لها.
3- صائت الألف (الحركة الطويلة) له قيمة دلالية في الفعل الماضي الأجوف, نحو: (قال) , فيدل الصائت على المفرد الغائب.
4- بعض هذه المحاولات قامت على إلغاء فكرة الأصل, وبالتالي إلغاء فكرة أو قانون الميزان الصرفي.
5- هذه المحاولات كانت في حدود مبنى الصيغة أو التشكيل الصوتي للصيغة دون محاولة استخدام هذه الصوائت (حروف العلة) في بيان معنى الصيغة , وبالتالي على قيمة هذا المبنى داخل التركيب النحوي , أعني الإفادة من الصائت في توضيح دلالة المبنى.

إنَّ القول بإلغاء فكرة الميزان الصرفي من الدرس اللغوي مرة واحدة قول يفتقد إلى الواقعية والدقة ؛ على الأقل سوف يطيح هذا القول بباب كامل في الصرف , وهو معاني الصيغ.

كذلك لا يجوز الانجرار وراء القدماء في إرجاع كل التغيرات الصرفية إلى فكرة هذا الميزان.

إنَّ سيطرة هذا القانون جعلتهم يقفون أمام التغيرات الصوتية عند حَدِّ الحديث عن طبيعة حروف العلة , وبخاصة الواو والياء , فهما حرفان ضعيفان «ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ مع ذلك مؤنِسٌ فيهما ضعفاً , وذلك لأنَّ تحملهما للحركة أشقُّ منه في غيرهما, ولم يكونا كذلك إلا لأنَّ مبنى أمرهما على خلاف القوة» [11].

هذا من ناحية , ومن ناحية أخرى نجدهما لبقية الحروف «أقل كَلَفة , أي أنها لما فيها من اللين يسهل النطق بها»[12].

وربما كان السبب في ذلك الثقل «أن الأخف في ذاته ربما كان أثقل لعارض» [13].

وتشترك حروف العلة الثلاثة في اتساع مخارجها , حيث يخرج الهواء فيتصل الصوت , فالواو تضم لها معظم الشفتين, وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت , وهذا يرتبط في جوهره بالضمة , أما الياء فيرتفع اللسان ويترك بعض الانفراج حتى يخرج منه الياء , وهذا يرتبط بالكسرة , أما الألف فهي حرف هوائي, ولابد أنْ يُفتح ما قبلها.

ولعل هذا الوصف السابق– في نظر بعض المحدثين [14] هو الذي جعل التجانس قائماً بين هذه الحروف وبين حركة ما قبلها.

فإذا لم يحدث التمازج بين الأصوات[15] أي لم تتجانس , فإنما يتم الإبدال لتحقيق هذا التجانس.

فالإبدال ظاهرة لغوية شائعة في العربية تقوم على تمازج الأصوات الذي يؤازره تقاربها أو تشابهها[16].

فيبدو مما سبق أنَّ سبب الإبدال هو عدم تجانس بين الحروف بعضها وبعض , أو بين الحركات والحروف ؛ لأنَّ في عدم التجانس ثقلاً يدعو إلى التغيير.

فدفع الثقل أو التجانس أو التمازج هو قول جمهور اللغويين من قدماء ومحدثين في سبب حدوث الإبدال[17].

وربَّما أن القدماء ومن تابعهم من المحدثين , دفعهم الالتزام بالميزان الصرفي إلى تفسير ظاهرة الإبدال والإعلال على أساس مبدأ التجانس, كما شارك في وصولهم إلى هذا المبدأ والوقوف عنده حديثهم السابق عن طبيعة الصوائت الصوتية .

على الرغم من أنَّ تقديرهم للصائت ودوره في الدلالة ظهر– كما ذكرنا من قبل– في حديثهم عن باب معاني الصيغ , وكثير من أبواب الصرف التي تعتمد على حصر الصيغ والمباني الصرفية , نحو:

الحركات ← فَعَل– فُعِل– فَعِل– فَعُل (مباني الثلاثي)

الألف ← فاعل (فعل ماض)

الواو ← فعول , صيغة مبالغة وصفة مشبهة

الياء ← فعيل, صيغة مبالغة وصفة مشبهة....الخ

لكنَّ الصرفيين لم يستثمروا هذا الاتجاه في باقي الصيغ , أعني أنَّهم وقفوا عند هذا الحد, ولم يربطوا بين قيمة ظهور الصائت أو الحركة القصيرة في الفعل وبين باقي المشتقات المأخوذة من نفس الفعل , وهذا ما نوضحه على صفحات هذا البحث.

ومن الضروري – أولاً التلميح إلى شيء مهمّ , وهو أنَّ الصوائت – القصير منها والطويل– يكمِّل بعضها البعضَ وذات طبيعة واحدة , لايفرقهم إلا مدة زمن نطق المُصوِّت , حسب ما ذكره المحدثون [18] وتنبه إلى ذلك ابن حني حيث يقول في (باب مضارعة الحروف للحركات, والحركات للحروف) من كتاب الخصائص : « إنَّ الحركة حرف صغير, ألا ترى أنَّ من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة :

الـواو الصـغيرة , والكسـرة : اليـاء الصـغيرة, والفتحـة : الألـف الصـغيرة..... فـإذا ثبـت أنَّ هـذه الحركـات أبعاض للحروف ومن جنسها, وكانت متى أُشْبِعَتْ ومُطِلَتْ تَمَّتْ ووَفَتْ , جرت مجرى الحروف ".[19]

فمن الواجب الآن أنْ نغير هذه النظرة الضيقة للصوائت, فحاجتنا إليها تكمن في ضرورة أنْ يعبر كل مشتق عن معناه الموضوع له , هذا من ناحية , ومن ناحية أخرى كي يوازي هذا المشتقُّ دلالياً الفعلَ المأخوذ منه , فالفضل في ذلك يرجع إلى الصائت أو الحركة.

وهذه الفكرة قد لمسها ابن جنى أثناء حديثه عن قلب الياء واوًا, أو ترك الأخف إلى الأثقل , يقول:« إنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرف , من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة , نحو قولهم: الفَتْوى , والبَقْوى , والتَّقْوى, والشَّرْوى, ونحو ذلك. ألا ترى أنَّهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة ؟ وهذه علة ليست معتدة , ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينها»[20].

فالتفريق بين الصفة والاسم يجب أن يكون على أساس دلالي , على الرغم من أن ابن جنى وضعه– أيضاً– في إطار مبدأ التخفيف , وأكد ذلك – بعده ابن يعيش : «لضرب من الاستحسان ؛ فقد جعلوا ذلك في الأخف لأنَّه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل».[21]

- **<u>خامسا: التطبيق</u> :**

بعد عرض فكرة البحث يبقى الآن توظيف هذه الفكرة لإيجاد مخرج دلالي لتوزيع الصوائت على الصيغ الصرفية , وبخاصة الواو والياء.

ننظر– مثلًا– إلى <u>المواضع التي جعلها الصرفيون لقلب الواو ياءً</u> , وصلوا بهذه المواضع والشروط إلى عشرة مواضع.[22]

<u>الموضع الأول</u>: أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة , وهي في المفردة مُعَلَّةٌ, نحو:

دار← ديار (الأصل دِوَار)

فتفسير قلب الواو ياءً بمبدأ التخفيف– كما ذهب القدماء– تفسير غريب , لأنه سوف تواجهنا كلمة مثل (حِوَال) لم يحدث فيها قلب , بالرغم أنه حدث في (دِوَار) , ولكي يخرج القدماء من هذا المأزق وضعوا شرط أن تكون ساكنة في المفرد , فحدث القلب في جمع (دار), وهو (دِوَار) التي تحولت إلى (ديار), ولم يحدث في جمع طويل, كهذا:

دار ← دِوَار ← ديار

طويل ← طِوَال ← طِوَال

لكن هنا تظهر دقة العربية في توظيف حروف المد توظيفاً صوتياً يتفق مع دلالة الصيغة, فمعلوم أن كلمة (طويل) صفة مشبهة باسم الفاعل لها دلالتها المعروفة لدى الصرفيين, فكان لابُدَّ من ثبوت الواو في الجمع للإشارة إلى هذه الدلالة , فصيغة الجمع توازي صيغة المفرد في الدلالة .

أما الأسماء:

سوط ← سياط　　حوض ← حياض

دار ← ديار　　حيلة ← حيل

لا نحتاج فيها لهذه الدلالة , فالفضل في إظهار دلالة الصفة المشبهة يرجع إلى توظيف صوت الواو.

الموضع الثاني: أن تكون لاماً لـ (فُعْلَى), وهي صفة, نحو: دنيا, ودُنْوَا.

وحديث الصرفيين عن هذه الحالة يقرر أن الإبدال حدث في الصفة , وليس في الاسم, كهذا:

دُنْـــوَا ← دنيا　صفة　حدث إعلال

حُزْوَى ← حُزْوَى　اسم　لم يحدث الإعلال

ودلالة الصفة على الموصوف يلزمها – تبعًا لذلك أنْ تكون الصفة بالواو بدون إعلال ؛ للإشارة إلى الفعل, وهو (يدنو) من: الدُّنُو, حتى يحدث التوازي المطلوب بين الفعل والصيغة , لكن الذي حدث أنهم قلبوا في الصفة الواو إلى ياء, وبقيت الواو دون قلب في الاسم, فهنا أشاروا إلى الأصل باستخدام القلب.

الموضع الثالث: أن تكون الواو لام مفعول الذي ماضيه بوزن (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين, نحو: مَرْضِيّ , ومَرْضُوو.

وهنا حدث القلب في الصيغ التي الماضي منها مكسور عين الفعل (فَعِل), نحو: مَرْضِيّ, أما إذا كانت عين الفعل مفتوحة (فَعَل) , فتبقى الواو فيها دون قلب, نحو: مَدْعُوّ.

والسؤال هنا ما الفرق بين الصيغتين في التشكيل الصوتي , بين مَدْعُوّ, ومَرْضُوّ؟ لذلك لا يمكن تفسير الإبدال هنا بمبدأ التخفيف في الصيغة الثانية ؛ لاجتماع الواوين في الصيغتين.

إنَّ تفسير الإبدال في (مَرْضُوّ) يبدو مقبولاً إذا تذكرنا دلالة الكسرة في عين الفعل (فَعِل), فهي صيغ لازمة , لا تتعدى إلا بالظرف أو الجار والمجرور, فكان ثبوت الكسرة في اسم المفعول إشارةً إلى دلالة الكسرة في الفعل, وهي لزوم الفعل واستغناؤه عن المفعول , والدليل على ذلك أن الصرفيين حاولوا تعليل هذه الكسرة, فقالوا في خطوة الإعلال الأخيرة (مَرْضُيِ): قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء .

الموضع الرابع: أنْ تكون الواو لاماً لجمع على وزن (فُعُول), نحو: عِصِيّ, حيث أصلها: عُصُوْوْ:

هذا الموضع قريب الشبه بالموضع السابق , فالصرفيون خَصُّوا هذا الإعلال بالأسماء, نحو: عِصِيّ, ودِلِيّ , ما جاء على وزن (فُعُول) , على الرغم من مجيء المصدر على الوزن (فُعُول), نحو: سُمُوّ, عُلُوّ , ولم يحدث الإبدال في المصادر, مع اجتماع الواوين في الصيغتين؛ لأن قيمة المصدر قد حجبت هذا الإبدال, فالمصدر يدل على الحدث, وقد يعمل عمل الفعل, فظلت الواو في المصدر دون

قلب للإشارة إلى وجودها في الفعل بجامع التشابه بين الفعل والمصدر في الدلالة على الحدث وعمل الفعل.

أما الأسماء حدث فيها الإبدال للهروب من توالي الضم, يظهر ذلك في حالة الرفع في كلمة (عُصُوٌّ), وللهروب من الانتقال من الضم إلى الكسر في حالة الجر, (عُصُوٍّ).

الموضع الخامس: أن تكون عينًا لجمع على وزن (فُعَّل) بتشديد العين, نحو: صُيَّم, وصُوَّم.

وهنا يبدو أنَّ الكلمات المسموعة بالياء هي من قبيل اللهجة, إذ لا يظهر سبب لقلب الواو ياءً, ويؤكد هذا مجيء هذه الكلمات بالواو دون إبدال, نحو: صُوَّام, وقُوَّام, كما ذكر الصرفيون.

الموضع السادس: أن تجتمع هي والياء في كلمة واحدة, ويكون السابق منهما ساكنًا, مثل: سَيِّد, أصلها : سَيْوِد , وميت , وجيد...

والملاحظ هنا أن هذه الأسماء مشتقة, وهي صفة مشبهة باسم الفاعل [23] والإعلال الذي حدث وذكره الصرفيون يستند إلى الميزان الصرفي, ثم حدث بعد ذلك الإبدال بين الواو والياء من وجهة نظرهم.

لكن لا يوجد بين أوزان الصفة المشبهة الثلاثة عشر وزن (فَيْعِل) .[24] – إذا التزمنا بهذه الصيغ– فالتناقص يبدو واضحًا في هذه الصفات حين إخضاعها للميزان الصرفي.

فأقرب الحلول هو إلحاق هذه الصيغة (فَيْعِل) بصيغة (فَاعِل) على اعتبار أنَّ الصيغ المشبهة هي أسماء فاعلين قُصد بها الثبوت, فعوملت معاملة الصفة المشبهة , لا لأنها صفات مشبهة , كما ذكر السيوطي .[25]

إذن الأصل هو:

ميِّت ← مائت (فاعل)

سيِّد ← سائد (فاعل)

جيِّد ← جائد (فاعل)

ونظرًا لأنَّ الهمزة ليست من أصل الفعل, فتكون الكلمات هي:

ماوت ← يموت

ساود ← يسود

جايد ← يجيد

ثم يأتي دور الوحدة الصوتية (الكسرة) للدلالة على وظيفة الصيغة , حيث أُبدلتْ الحركة الطويلة (الألف) بالكسرة؛ للإشارة إلى الصيغة الأصلية لدلالة اللزوم في الفعل (فَعِل), فمعلوم أنَّ الصفة المشبهة تكون من الفعل اللازم, فدلالة الفعل ودلالة الصيغة في توازٍ مستمر, وذلك باستخدام إمكانات الوحدات الصوتية (الألف– الكسرة).

فتكون الصيغة النهائية:

ماوِت ← ميِّت

ساوِد ← سيِّد

جايِد ← جيِّد

مع قلب الواو في الأولى والثانية ياءً لتناسب حركة الكسر.

الموضع السابع: أن تقع طرفًا, رابعة فصاعدًا بعد فتح, نحو: أعطيتُ, وأعطوت, زكَّيتُ, وزكَّوْتُ.

والقدماء هنا مُصرُّون على أنَّ الياء المتطرفة في الفعل, نحو: أعطى, وزكَّى أصلها واو, ولكن يبدو هذا خلطًا بين صيغتين من صيغ الفعل , صيغة الثلاثي , وصيغة الرباعي.

فالفعل (أَعْطَى)– مثلاً– رباعي لم تظهر الواو في أي من مشتقاته , فتقول :

مُعْطِي	اسم فاعل
مُعْطَى	اسم مفعول
إعطاء	مصدر
عطاء	اسم مصدر
يُعطي	فعل مضارع
أعطى	فعل ماض

أما الصيغة (عطا) الثلاثي, بمعنى (تناول), فهو الذي تظهر فيه الواو, عطا, يعطو, عطوًا[26].

لهذا ينبغي التفريق بين سلوك الصائت الألف في كل من صيغة الرباعي (أَفْعَل) المتعدي, وصيغة الثلاثي (فَعَل) اللازم , فالصيغة الثلاثية بالواو والصيغة الرباعية بالياء.

وبالمثل (زكو) بمعنى: زاد, ثلاثي لازم, و(زكَّى) رباعي متعدٍ. فالقول بأن الياء في الصيغة الرباعية أصلها الواو قول ينافي الاستخدام اللغوي , وينافي سلوك المشتقات من هذه الصيغ, ويقترب من التصور اللغوي المفترض.

وتظهر المشكلة بوضوح عند تدريس هذه النوعية من الأفعال للطلبة, فيندهشون من هذا الإبدال؛ لأنَّ إثبات أو تصور الياء المتطرفة الرباعية أصلها واو شيء بالغ الصعوبة لغياب الواو في جميع الصيغ المشتقة.

الموضع الثامن: أنْ تقع عينًا لمصدرِ فِعْلٍ أُعِلَّتْ فيه , وقبلها في المصدر كسرةٌ, نحو: قيام, وقِوَام.

اشترط الصرفيون لهذا الإبدال أن يُعل الفعلُ , كما في: صام صيام ، قام قيام, فإذا لم يعل الفعل بقيت الواو دون قلب, كما في:

جاوَرَ ← جِوَار

إنَّ الاستناد إلى مبدأ التخفيف هنا تفسير بعيد , وذلك لتطابق الصيغتين في التشكيل الصوتي: جِوَارٌ, وصِوَامٌ, فكلاهما يكمن وزنهما مقطعياً كالآتي :

ص ح – ص ح ح – ص ح ص

فلماذا قلبت (صِوَام), ولم تقلب (جِوار)؟

فلو استعرضنا الصيغ المستخدمة من الفعل (صام)- مثلاً- نقول:

صُمْ فعل أمر

صمتُ فعل+ تاء فاعل

أصوم فعل مضارع

صيام مصدر

فالواو ظهرت في حالة المضارع فقط, أما إذا كان الفعل صحيحاً, فالواو تظهر في جميع الصيغ المستخدمة :

جاورَ جِوَارٌ

جاورْ يجاور

ونظرًا لاشتراك الفعل والمصدر في الدلالة على الحدث, فكان لابد من الإشارة إلى هذه الدلالة في المصدر بحذف الواو؛ لأنها حُذفت في باقي الصيغ المستخدمة.

الموضع التاسع: أن تقع بعد كسرة , وهي ساكنة في المفرد , نحو: ميزان , وموزان.

اشترط الصرفيون لهذه الحالة أن تقع الواو بعد كسرة , وهي ساكنة ومفردة غير مضعَّفة, وإلا تبقى, كما في: صِوان, واجْلِوَّاذ (السرعة في السير).

ويبدو هذا القلب واضحًا إذا عرضناه على الميزان المقطعي:

مِوْزانُ ← ميزان حدث إعلال

ص ح ص- ص ح ح- ص ح ← ص ح ح - ص ح ح - ص ح

صِوَانُ ← صوان لم يحدث إعلال

ح ص- ص ح ح- ص ح ← ص ح- ص ح ح- ص ح

فالإبدال في الأولى يرجع إلى صعوبة البداية بالمقطع المقفل مع وجود الكسرة والواو، فالانتقال من الكسر إلى الضم أثناء هذا المقطع عُوِّض عنه بالمقطع الطويل (ص ح ح- مِي) بدلاً من (ص ح ص مِوْ)

لكن لماذا لم تبق الواو وتتحرك , فيكون المقطع الطويل (مُو)؟ جواب ذلك سوف نحتاج إلى تغيير آخر, وهو تحريك الميم (مُوازن), وهذا أصعب لطبيعة الضم مع المقطع الطويل.

والوزن المقطعي للصيغة فيه تكون : (ميعال), وليس (مِفْعَال), ولا غرابة في ذلك, فالفاء تحذف في الفعل المضارع (يزن) والمصدر (زنة).

وكما تقلب الواو ياءً, يحدث العكس فتقلب الياء واواً في أربعة مواضع, والقلب هنا عكس المتعارف عليه, فتقلب الياء واواً, أي يقلب الأخف إلى الأثقل- حسب رأي القدماء- لأن النحاة معترفون بأن الواو أثقل من الياء[27].

فالذي دعا لهذا القلب ما تحويه الصوائت من دلالة سواء على مستوى التشكيل الصوتي أو على مستوى توازي الصيغ في هذه المواضع الأربعة[28].

الموضع الأول: أن تقع لاماً لـ (فَعْلَى), بفتح الفاء , اسماً لا صفة, نحو: تَقْوى , وفتْوى, فإن كان الوزن صفة لا اسماً بقيت الياء كما هي.

بقيت الواو في الاسم بدل الياء , أي الإبدال حدث في الاسم بين الياء والواو, نحو: تقوى, أصلها: تقيا, من : وَقَى يَقِي؛ لأننا لسنا في حاجة إلى دلالة الصيغة في الأسماء.

في حين بقيت الياء دون قلب في الصفة , نحو: خَزْيا وصَدْيا, وذلك للإشارة إلى دلالة الصفة على الموصوف , لأن الصفة تدل على الحدث , فاحتجنا إلى دلالة الفعل في الصفة عن طريق الإشارة إليه ببقاء الياء أصل الصيغة دون قلب.

الموضع الثاني: أن تقع عيناً لـ (فُعْلَى) بضم الفاء, اسمًا, أو صفة جارية مجرى الأسماء, نحو: طوبى, كوسى.

وهذا الوضع كالسابق , وقع الإبدال في الأسماء أو في الصفات الجارية مجرى الأسماء, فإنْ كان (فُعْلَى) صفة محضة, أي تابعة لموصوف في الجملة مذكور, لم تقلب الياء واوًا, وذلك للإشارة إلى دلالة الفعل الأصلية التي توازي دلالة الصفة المأخوذة من نفس الفعل.

الموضع الثالث: أنْ تقع لاماً لـ «فَعُل» بضم العين, مثل: قَضُوَ الرجل, ونَهُوَ, بمعنى: ما أقضاه, وما أنهاه .

وبالنظر إلى صيغة (فَعُل) نجد أنها لا تدل على الأوصاف الخلقية فقط, كما هو مشهور, أو للدلالة على أن معنى الشيء صار كالغريزة في صاحبه؛ لكن تستخدم هذه الصيغة, أو أفعال هذا الباب استعمالاً آخر, وهو التعجب, فتنسلخ عن الحدث, كما ذكر الشيخ الحملاوي [29].

فيبدو أنَّ هذه الأفعال خرجت من مجرد الحدث إلى الدلالة على التعجب الذي فيه معنى المدح , ويوضح هذا التعجب ثعلبُ بقوله : " قال أبو عثمان المازني: قالت العرب: زُهِي الرجلُ, وما أزهاه, وشُغِل الرجل, وما أشغله , وجُنَّ الرجل وما أجنه . وقال المازني: وهذا الضرب شاذ أيضاً [30] يحفظ حفظًا, وقال أبو العبَّاس : وهذا غلط, هذا كَثُر في الكلام حتى صار مدحًا وذمًا, فتتعجب العرب من المفعول, لأنَّه صار مدحًا وذمًا . " [31].

فصيغة (فَعُل) هنا صيغة مخصوصة للمدح , فهي صيغة انفعالية مسكوكة, أو مسموعة عن العرب , لا تخضع للتغيرات الصوتية.

الموضع الرابع: أن تكون الياء ساكنة مفردة , مضموم ما قبلها في غير جمع , نحو: مُوقِن, ومُوسِر, أصلها: مُيْقِن, ومُيْسِر, وكذلك الفعل.

في هذا الموضع تظهر قيمة استخدام الصائت في التشكيل الصوتي , حيث استخدمت الصائت (الحركة الطويلة) في اسم الفاعل, (موقن), و(موسر):

مُـيْقِنُ ← ومُوقِنُ

ص ح ص– ص ح– ص ح ← ص ح ح – ص ح– ص ح

أبـدل المقطـع المغلـق (مُـيْ) بـالمقطع الطويـل المفتـوح (مُـو) فالصـائت الطويـل فيـه دلالـة علـى الاستمرار أو الامتداد الملائم للحدث في اسم الفاعل , فقد حلَّ الصائت (الواو) محل (الألف) في اسم الفاعل الذي على صيغة (فاعل).

يدل على ذلك غياب هذا الصائت في الفعل الماضي (أيقن), وظهور هذا الصائت مرة أخرى في الفعل المضارع (يُوقِن).

- قلب الواو والياء ألفاً :

كما وضح الصرفيون شروطاً لقلب الياء واوًا والعكس , وضعوا شروطاً لقلب الواو والياء ألفاً, وصلت إلى عشرة شروط [32] هذه الشروط كانت محاولة للبعد عن الاصطدام بالقاعدة العامة لقلب الواو والياء ألفًا , وهي إذا تحركتا الواو والياء وانفتح ما قبلهما تقلبان ألفًا.

علـى الـرغم مـن ظهـور أهميـة الصـائت أو الحركـة القصـيرة فـي معظـم الحـالات التـي ذكرهـا الصرفيون, وهي:

1- أن تتحرك الواو والياء فإن سكنتا فلا تقلب, مثل: القوْل والبيْع, والواو والياء هنا صامتان أصليان في المصدر.

2- أن تكون حركة الواو أو الياء أصلية , كما في: جَيَل مخففة عن (جَيْأَل), وهو اسم الضبع.

وكذلك قوله تعالى: { ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ} [33], وقوله تعالى: { أُولَـئِكَ الذين اشْتَرَوُا الضَّلالةَ } [34] , فالأصل: (لا تَنْسَوْا) و (اشْتَرَوْا) بسكون الواو, وحركت بالضم حركة عارضة للتخلص من التقاء ساكنين, واو الجماعة ولام التعريف في كلمتي: الفضل والضلالة.

ولا يخفى هنا السبب في بقاء واو الجماعة وعدم قلبها ألفاً سواء تحركت أو سكنت, فلا يمكن إهمال دور أو وظيفة واو الجماعة في مقابل إجراء قاعدة .

3- أن يكون ما قبلها مفتوحاً, ولذلك صحتا ولم تُقلب في: العِوَض, والسُّوَر، والواو هنا صامتٌ متحركٌ أصليٌ في الكلمة.

4- أن تكون الفتحة متصلة بها في كلمة واحدة, فلا قلب في: ضَرَب واحداً , وقطف ياسمينا.

5- أن يتحرك ما بعدهما إذا كانتا عينين, وألا يليهما ألفٌ, ولا ياء مشددة إن كانتا لامين, ولذلك صحت العين في: طويل وبيان وخَوَرْنق ؛ لسكون ما بعدهما وهما عينان, كما صحت اللام في: رَمَيَا, وغَزَوَا, وعَلَوِيّ؛ لأن بعدهما الألف والياء المشددة.

وواضح هنا حاجة الواو والياء وما بعدهما في مبنى الكلمة , مثل: طويل ، وبيان , ولام الفعل وألف الاثنين في: رَمَيَا, وغَزَوَا.

6- ألا تكون إحداهما عينا لـ (فَعِل) الذي الوصف منه على (أفْعَل), مثل:

هَيفَ, وأهيف, وعَوِرَ وأعور.

ولم يحدث الإبدال هنا للمحافظة على حقيقة اسم التفضيل, فهو لا يأتي من هذه الأفعال.

7- ألا تكون إحداهما عيناً لمصدر الفعل السابق, فلا إعلال في الهَيَف, والعَوَر, ونحوهما.

ولم يحدث الإبدال هنا للمحافظة على دلالة المصدر, لأن الفعل صَحَّ في هذه الأفعال, فتبع المصدر الفعل في التصحيح.

8- ألا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال, نحو: الحَيَا والهَوَى, والحَوَى.

وواضح أنَّ الإعلال في الطرف أَوْلى من الإعلال في الوسط [35] ؛ لأنَّ هذه الكلمات أصلها: حَيِيَ, هَوِيَ, حَوِيَ.

9- ألا تكون إحداهما عَينًا لما في آخره زيادة تختص بالأسماء, كالألف والنون, فلا قلب في: الجَوَلان والهَيَمان.

ولكن الإعلال سوف ينتج عنه عيب في التشكيل الصوتي, كهذا:

جَوَلانُ ← جالانُ

ص ح- ص ح- ص ح ح- ص ح ← ص ح ح- ص ح ح- ص ح

فالعربية تهرب من توالي المقاطع الطويلة فكلمة (جالان) سيكون بها ثلاثة مقاطع طوال هي: جا- لا- نُ.

والمقطع (نُ) قافية الكلمة يُعدَّ مقطعًا طويلًا مغلقًا في حالة الوقف (لانْ) , ومقطعاً قصيرًا في حالة الوصل (نُ) .

10 - ألا تكون الواو عيناً لـ (افْتَعَل) الدال على معنى التفاعل, أي : التشارك.

والملاحظ أنَّ الصيغة الأصلية (تجاور), و(تشارك) تدل على معنى المشاركة , (تفاعل), فلابد من بقاء الواو في صيغة (افتعل) المأخوذة منها (اجتوروا) و(اشْتوروا) للمحافظة على معنى الصيغة , فمعنى الصيغة الدال على المشاركة مرهون بظهور الواو.

يدل على ذلك أنهم قالوا: فإن كان (افْتَعَل) لا يدل على التفاعل, قلبت الواو ألفاً, نحو: اخْتان, واجْتَاز, أصلهما: اخْتَوَن, واجْتَوَز.

وحديث الصرفيين السابق عن معنى الصيغة (افتعل) يُعد منحىً جديدًا في دراسة الإعلال.

ليس هذا فحسب بل أحيانًا يتم الاستغناء عن صائت بعينه, نظرًا لأنَّ دلالة المبنى تستوجب ذلك لتخدم في النهاية سياق الجملة , من هذا قوله تعالى:

(اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ) [36] , فالقياس : (استحاذ).

حيث عدَّه المازني من الشاذ فلا يقاس عليه [37]. وعدَّه ثعلب من القياس نوعًا خاصًا, وهو المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس [38] . وقد قرر سيبويه من قبلهما أنه لم يُسمع إلا التصحيح في (استروح) و(استحوذ), ويمكن إعلال هذه الكلمات جريًا على القاعدة المطردة في هذا الباب [39]. ويعلل

ابن جنى لهذه الكلمات الشاذة بأنها خرجت للتنبيه على أصول ما غُـيِّر [40] وعقد بابًا في تعارض السماع والقياس فقال: «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه, ولم تقسه في غيره, وذلك نحو قوله تعالى: (استحوذ عليهم الشيطان) , فهذا ليس بقياس , لكنه لابُدَّ من قبوله ؛ لأنَّك إنَّما تنطق بلغتهم, وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم, ثمَّ إنَّك من بَعْدُ لا تقيس عليه غيره , ألا تراك لا تقول في استقام: اسْتَقْوَم».[41]

فآراء الصرفيين حول هذا الفعل (استحوذ) وغيره دارت في فلك الصناعة النحوية ولم تنبه إلى مبنى الصيغة , وضرورة البعد عن الصائت الألف فيها الذي لا يناسب المقام وما يقتضيه السياق من غلبه الشيطان وانطلاء خداعه على الآثمين, يتضح ذلك عندما نقول: (استحاذ عليهم الشيطان).

هذا من ناحية وجود الصائت وعدمه , كذلك المبنى هنا يحتاج إلى نبر قوي يناسب المعنى , وهو ما يتحقق بالمقطعين المقفلين في (استحوذ)

استحاذ ← استحوذ

ص ح ص – ص ح – ص ح ح – ص ح ← ص ح ص– ص ح ص– ص ح – ص ح

نتائج البحث :

أولاً: اعتبر الصرفيون أن الحركات القصيرة خارجة عن الكلمة وذات قيمة ثانوية , فعاملوها باختلاف عن حروف المد , وقد رأينا من خلال هذا البحث عدم دقة هذه النظرة , وظهرت الحركات في وظائف مطابقة لوظيفة حروف المد , فكلها من المصوتات فكلا الحركات القصيرة والطويلة ذات طبيعة واحدة (حروف المد والحركات) , والاختلاف يأتي فقط من ناحية طول المدة الزمنية في النطق , حيث إنَّ الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمن الفتحة , وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمة, والياء المصوتة إلى الكسرة.

إذن لابد من اعتبار وظيفة المصوت القصير (الحركة) الدلالية طالما أن الصيغة أو المبنى اعتمد بصفة أساسية على هذا المصوت الصغير, يظهر ذلك في دلالة الكسرة على لزوم الفعل (فَعِل) والفتحة على التعدي (فَعَل), والضمة على المدح (فَعُل), وعلى دلالة المبنى (فُعُول) للجمع.

ثانيًا: ظهر أيضاً من خلال هذا البحث دور الصائت الطويل الحركة في بيان دلالة الصيغة التي ينعكس معناها على مفهوم الجملة أو التركيب, من هذه الوظائف:

1- بيان معنى الصفة المشبهة باسم الفاعل بدلالتها على الثبوت والدوام, كما في طويل, وطِوَال, وسَيِّد, ومَيِّت.

2- في دلالة الصفة على الموصوف, كما في (فُعْلَى), وهي صفة مثل: دنيا.

3- جاءت الياء امتدادًا للكسرة الدالة على لزوم الفعل, نحو: رَضِى, واسم المفعول منها: مَرْضِىّ.

4- مراعاة دلالة المصدر على الحدث ومتابعة الفعل, كما في: سُمُوّ, وعُلُوّ.

5- للفرق بين صيغتين من نفس المادة, نحو: عطا, وأعطى, وزكا, وزكَّى.

6- مراعاة التشكيل الصوتي وتناسب المقاطع, كما في: ميزان.

7- دلالة الصفة على الحدث, نحو: صَدْيَا, وخَزْيا.

8- دلالة اسم الفاعل على امتداد الحدث, نحو: مُوقِن, ومُوسِر.

9- بيان موقع إعرابي, نحو: ألف الاثنين في (غزوا), و(رميا).

10- المحافظة على مبنى صيغة ودلالته, كما في (سَعَوا) لإسناد واو الجماعة, وصيغة (أفعل) التفصيل, نحو: عَوِرَ وأعور.

11- متابعة الفعل في الدلالة على الحدث, الهَيَفَ, والعَوَر, ففعلهما: هَيِفَ, وعَوِرَ.

12- البعد عن المقاطع المتوالية الطويلة, نحو: جَوَلان, والحيدى.

13- بيان معنى الصيغة, نحو: اجتوروا, واشتوروا على وزن: افتعلوا, للدلالة على المشاركة.

ثالثًا: سلوك الصائت المتباين في مفردات اللغة من حيث الظهور والاختفاء قابله الصرفيون بصناعة صرفية اعتمدت على القياس فظهرت مصطلحات: المطرد, والشاذ, المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس, وغيرها.

هوامش البحث

(1) ابن الناظم (1312هـ) : شرح ألفية ابن مالك , المكتبة العثمانية, بيروت, ص2 , 3 . وانظر : أبو يعقوب السكاكي (ت626هـ) : مفتاح العلوم , طبعة مصطفى الحلبي , القاهرة , مصر , ص44

(2) انظر: العدوي محمد راضي (2004م) , قضايا المركب الفعلي في معجم المحكم والمحيط الأعظم , لابن سيده دراسة نحوية دلالية ، رسالة دكتوراه , كلية دار العلوم , جامعة المنيا ,. ص35

(3) نقلاً عن عصام نور الدين(1982م) , أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب , المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع, بيروت. ص208

(4) انظر: أحمد الحمو(1989م) ، محاولة ألسنية في الإعلال , مجلة عالم الفكر , المجلد العشرون , العدد الثالث (أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر) . ص168

(5) انظر:الشيخ أحمد الحملاوي (1991م) ، شذا العرف في فن الصرف , شرح وتصحيح وفهرسة الدكتور حسني عبدالجليل يوسف, طبعة مكتبة الآداب, القاهرة. ص162

(6) ابن جني (د.ت) : الخصائص , تحقيق محمد علي النجار, دار الكتاب العربي , بيروت , ج 1 / 256 - 257 .

(7) انظر : أحمد الحمو (1989) , محاولة ألسنية في الإعلال ص171.

(8) انظر: هنري فليش (1983م) ، العربية الفصحى , تعريب الدكتور عبدالصبور شاهين , دار المشرق , بيروت. ص201

[9] انظر: عبدالصبور شاهين (1980م) ، المنهج الصوتي للبنية العربية " رؤية جديدة في الصرف العربي" , مؤسسة الرسالة , بيروت. ص82, 85

[10] انظر : أحمد الحمو (1989) , محاولة ألسنية ، مع جداول لحصر الإسناد في الماضي والمضارع مع (قال) , و(باع). ص171: 175

[11] ابن جني (د.ت) : الخصائص ج 2 / 291.

[12]) ابن جماعة (1210هـ) : شرح شافية ابن الحاجب , المطبعة العامرة, القاهرة . ص193

[13] السابق ص269.

[14] انظر : أحمد عفيفي (1996م)، ظاهرة التخفيف في النحو العربي , ط1, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة,. ص184.

[15] انظر: مهدي المخزومي (1966م) ، في النحو العربي قواعد وتطبيق , ط1, مصطفى الحلبي, القاهرة. ص4 .

[16] انظر: أحمد عففي (1996) ، ظاهرة التخفيف ص185.

[17] حول ذلك ينظر:

- ابن جنى (1954م) : سر صناعة الإعراب , تحقيق مصطفى السقا وآخرين , مطبعة مصطفى الحلبي ، ج 21/1.
- ابن يعيش (1990م) : شرح المفصل , فهرسة عاصم بهجة البيطار ، مكتبة المتنبي , القاهرة , ج10 /8 .
- ابن جمَّاعة (1210 هـ) : شرح الشافية ص193.
- الأشموني (د.ت) : شرح ألفية بن مالك, طبعة مصطفى الحلبي, القاهرة, ج379/4 .
- ابن جني (د . ت) : الخصائص ،ج 291/2
- ابن عقيل (د.ت) : شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، طبعة دارالفكر. ج2 / 351 .
- الحملاوي (1991) : شذا العرف ص190.
- أحمد عفيفي (1996) : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص183.
- عبد الصبور شاهين (1980) : المنهج الصوتي للبنية العربية ص198.
- مهدي المخزومي (1966) : في النحو العربي قواعد وتطبيق ص4, 5.

(18) رفعت الفرنواني (1993م) : أصوات اللغة العربية في ضوء المنهج المقارن " مقدمة لدراسة المعجم " , مطبعة العمرانية ، القاهرة , ص 196 .

(19) ج315/2 ، 316

[20] ابن جني (1954) : الخصائص ج1 /133 – 134.

[21] ابن يعيش (1990) : شرح المفصل ، ج32/10 .

[22] حول هذه المواضع ينظر:

- ابن عصفور الإشبيلي (1979م): الممتع في التصريف, تحقيق فخر الدين قباوة, ط4, دار الآفاق الجديدة , بيروت ص551
- الصبان (1997م) : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , تصحيح إبراهيم شمس الدين, ط1, دار المكتب العلمية , بيروت ج4 /422
- رضي الدين الإستراباذي (1975م) : شرح شافية ابن الحاجب , تحقيق محمد نور الحسن وآخرين, طبعة دار الفكر, بيروت ،ج173/3
- أحمد الحملاوي (1991) : شذا العرف ص202.

[23] انظر: أحمد الحملاوي (1991) ، شذا العرف ص90.

(24) حول ذلك انظر:

- ابن يعيش (1990) : شرح المفصل ج81/6: 91.
- الصبان (1997) : حاشية الصبان ج3/3 :17.
- أحمد الحملاوي (1991) : شذا العرف ص 90: 92.

(25) انظر:السيوطي 911هـ (1327هـ) ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع, ط1, الخانجي, القاهرة, ، ج98/2

(26) انظر: ابن سيده ت 458هـ (1958م) ، معجم المحكم والمحيط الأعظم , تحقيق : عبدالستار أحمد فراج, ط1, مصطفى الحلبي ، مصر. ج223/2 .

(27) انظر: أحمد عفيفي (1996) ، ظاهرة التخفيف ص210.

(28) انظر في تفصيل هذه المواضع:

- الرضي (1975) : شرح الشافية ، ج132/1 .
- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (د.ت) : المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة , طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ج92/1 .
- الصبان (1997) :حاشية الصبان .ج429/4
- أحمد الحملاوي (1991) : شذا العرف ص206.

(29) انظر : السابق , ص27.

(30) شاذ لبناء فعل التعجب من صيغة المبني للمفعول , انظر: سيبويه : الكتاب ج100/1 ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة الخانجي .

(31) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (1987م) : مجالس ثعلب , تحقيق عبدالسلام محمد هارون, ط5, دار المعارف مصر, ج272/1 ، وانظر : ما قاله عباس حسن (1974م) عن أفعال هذا الباب, النحو الوافي 314/3: 317 , ط3, دار المعارف , مصر.

(32) حول تفصيل هذه الشروط انظر:

- ابن هشام الأنصاري (1983م) : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , ط3, مصطفى الحلبي القاهرة ، ص 218
- الشيخ خالد الأزهري (د.ت) : شرح التصريح على التوضيح , طبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبي), القاهرة ,

ج386/2 .

- الصبان (1997) : حاشية الصبان ج439/4.
- الرضي (1975) : شرح الشافية ج95/3.
- أحمد الحملاوي (1991) : شذا العرف ص208, 209.
- ابن الشجرى (د.ت) : أمالى ابن الشجرى , تحقيق محمود محمد الطناحى , مكتبة الخانجى , القاهرة ، ج48/3 .

(33) سورة البقرة 237.

(34) سورة البقرة 16.

(35) انظر:أحمد عفيفي (1996) : ظاهرة التخفيف ص213.

(36) من الآية 19 سورة المجادلة.

(37) انظر : ابن جني (1954) , المنصف شرح تصريف المازني , تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، القاهرة . ج276/1.

(38) انظر: ثعلب (1979) ، مجالس ثعلب 470/2.

(39)انظر :سيبويه (د. ت) ، الكتاب ج349/4.

(40) انظر: ابن جني (1985م) ، سر صناعة الإعراب , تحقيق حسن هنداوي , ط1, دار القلم, دمشق ، ج178/1

(41) ابن جني (د. ت) : الخصائص ج118/1

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المراجع :

1 – ابن جماعة (1310هـ) : شرح الشافية , المطبعة العامر ة , القاهرة , لا ط .

2 – ابن الشجري (د.ت) : أمالى ابن الشجرى , تحقيق د/محمود محمد الطناحى, مكتبة الخانجى, القاهرة .

3 – ابن عصفور الإشبيلي (1399هـ= 1979م) : الممتع في التصريف , تحقيق فخر الدين قباوة , ط4, دار الآفاق الجديدة , بيروت.

4 – ابن عقيل (د.ت) : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد, طبعة دار الفكر العربي, بيروت.

5 – ابن الناظم (1312هـ) : شرح ألفية ابن مالك , المكتبة العثمانية , بيروت.

6 – ابن هشام الأنصاري (1402هـ=1982م) : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , طبعة مصطفى الحلبي , القاهرة.

7 – ابن يعيش (1990م) : شرح المفصل , فهرسة عاصم بهجة البيطار, مكتبة المتنبي, القاهرة.

8 – أبو الفتح عثمان بن جنى :

– (د.ت) الخصائص , تحقيق د/محمد علي النجار, دار الكتاب العربي, بيروت .

– (1405هـ=1985م) سر صناعة الإعراب , تحقيق د/حسن هنداوي, ط1, دار القلم, دمشق.

– (د.ت) سر صناعة الإعراب , تحقيق د/مصطفى السقا وآخرين, طبعة مصطفى الحلبي , القاهرة.

9 – أبو يعقوب السكاكى ت626هـ (د. ت) : مفتاح العلوم , طبعة مصطفى الحلبى , القاهرة

10 – أحمد الحملاوي (1991م) : شذا العرف في فن الصرف, , شرح وتعليق وفهرسة د/حسني عبدالجليل يوسف, طبعة مكتبة الآداب, القاهرة .

11 – أحمد عفيفي (1418هـ= 1996م) : ظاهرة التخفيف في النحو العربي , ط1, الدار المصرية اللبنانية , القاهرة .

12 – الأشموني (د.ت) : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, طبعة مصطفى الحلبي, القاهرة.

13 – ثعلب (1987م) : مجالس ثعلب , تحقيق الشيخ عبدالسلام محمد هارون , ط 5, دار المعارف ، مصر.

14 – خالد الأزهري (د.ت) : شرح التصريح على التوضيح , طبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبي) , القاهرة.
15 – رضى الدين الإستراباذى (1975م) : شرح شافية ابن الحاجب , تحقيق محمد نور الحسن وآخرين , طبعة دار الفكر, بيروت .
16 – رفعت الفرنواني (1993 م) :أصوات اللغة العربية في ضوء المنهج المقارن ،ط 2 ، مطبعة العمرانية ، القاهرة .
17 – سيبويه (1408هـ= 1988م) : الكتاب , ط2 , مكتبة الخانجى , القاهرة .
18 – السيوطي (1327هـ) : همع الهوامع شرح جمع الجوامع , تصحيح محمد بدر الدين النعسانى, مطبعة الخانجى, القاهرة .
19 – الصبان (1417هـ=1997م) :حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, تصحيح إبراهيم شمس الدين, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت .
20– عباس حسن (1974م) : النحو الوافي , الجزء الثالث, ط3, دار المعارف, مصر.
21 – عبدالصبور شاهين (1980م) : المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربي" , مؤسسة الرسالة , بيروت .
22 – عصام نور الدين (1982م) : أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب , المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع , بيروت .
23 – المبرد (د. ت) : المقتضب ، تحقيق د/محمد عبدالخالق عضيمة , طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
24 – مهدي المخزومي (1386هـ= 1966م) : في النحو العربي " قواعد وتطبيق" , ط1, مطبعة مصطفى الحلبى, القاهرة .
25 – هنري فليش (1983م) : العربية الفصحى , تعريب د/عبدالصبور شاهين, دار المشرق, بيروت .
ثانيًا :الدوريات :
– أحمد الحمو (1989م) : محاولة ألسنية في الإعلال , مجلة عالم الفكر, المجلد العشرون, العدد الثالث (أكتوبر– نوفمبر– ديسمبر).
ثالًثا : الرسائل العلمية :
– العدوي محمد راضي (2004م) : قضايا المركب الفعلي في معجم المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ت458هـ «دراسة نحوية دلالية» ، رسالة دكتوراه , كلية دار العلوم , جامعة المنيا.